

Distr.
GENERAL

S/1998/1045
9 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً أصدره في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ مكتب المتحدثة باسم حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن اقتراح منظمة الوحدة الأفريقية للحل السلمي للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا، الذي اعتمده لجنة رؤساء دول وحكومات المنظمة في اجتماعها الذي عقده في أوغادوغو، بوركينافاسو، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، (انظر المرفق).

وأود أيضاً أن أشير إلى أن إثيوبيا قد قبلت اقتراح الحل السلمي المذكور أعلاه لاستناده إلى مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية وإلى القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الرابع والثلاثين للمنظمة، المعقود في أوغادوغو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

المرفق

البيان الذي أصدرته المتحدثة باسم حكومة إثيوبيا في
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن اقتراح منظمة الوحدة
الأفريقية للحل السلمي للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا

قامت لجنة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية اجتمعت في نهاية هذا الأسبوع في أوغادوغو بتقديم اقتراح بحل سلمي إلى كل من إثيوبيا وإريتريا. وكان هذا الاقتراح متمشيا مع القرار السابق للمنظمة الذي ينص على انسحاب إريتريا من بادمي والمناطق المحيطة بها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ١٢ أيار/مايو وعلى عودة الإدارة المدنية الإثيوبية إليها.

وطلب الوفد الإثيوبي، بقيادة رئيس الوزراء ميليس زيناوي، توضيحا لبعض النقاط. وقد طلب هذا التوضيح نظرا لأهمية بيان جميع النقاط بجلاء، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار أن الحكومة الإريترية تنحو إلى الانتقائية بشأن الحقائق التي تسفر عنها هذه الاجتماعات. وبعد النظر في الاقتراح والحصول على توضيح مرض للنقاط المطروحة، أعلنت إثيوبيا قبولها التام للخطة التي اقترحتها المنظمة.

وعلى النقيض من ذلك، رفضت إريتريا الخطة المقترحة، وذكرت من جديد أنه لا يمكن مطلقا قبول أي نوع من الانسحاب.

ويعكس هذا الرد المتخاطر ما سبق أن صرح به الرئيس عيسى أفورقي من قوله: "لقد كنا دائما هناك [في بادمي] وسنبقى هناك" وقوله "إن الانسحاب الإريترى أمر يستحيل تصوره: كما يستحيل افتراض أن تكف الشمس عن الشروق".

ويتمشى رفض إريتريا المتواصل لحل سلمي مع ما درجت عليه من ازدراء لجيرانها، ورفضها من قبل لجهود منظمة الوحدة الأفريقية، واستخفافها السافر بالقانون الدولي وبالهيئات الدولية ورفضها الشديد لآرائها.
